الفصل الثانى

الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة

وأهم التحديات التى تواجه عمل الجمعيات فى هذا القطاع

الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة وأهم التحديات التى تواجه عمل الجمعيات فى هذا القطاع

- مقدمة
- تطور عمل الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم
- استعراض تجارب الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومى ما قبل الجامعى .

١-الهيئة القبطية الانجيلية .

٢- الجمعية المصرية للتنمية الشاملة .

٣- جمعية الصعيد للتربية والتنمية

٤-مؤسسة مصر الخير.

٥- تجربة جمعية حواء المستقبل .

- تحليل إطار الشراكة الحالي بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم .
- التحديات التى تواجه عمل الجمعيات الأهلية فى العمل بمجال المواطنة والتربية المدنية بمؤسسات التعليم الحكومى ماقبل الجامعي .

-مخرجات تطبيق دليل المقابلة المعد في إطار الدراسة

مقدمة:

لم تعرف مصر العمل الأهلي بمفهومه الشامل إلا عندما بدأت مظاهر بناء الدولة الحديثة على يد محمد علي عام ١٨٠٥م، فنظام مركزية الدولة في عهده جعل المجتمع متماسكًا وعمل في أشكال جماعية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الشعبية، ومع بداية مظاهر الحضارة الحديثة على يد الخديوي إسماعيل سنة ١٨٦٤م بدأ العمل الأهلي في التطور السريع، وعرفت مصر في هذه الآونة كثيرًا من مظاهر التحديث كالصحافة الأهلية، والجمعيات، والمسارح، وحتى الحدائق العامة، والمستوصفات العلاجية، ولقد اشتهرت مصر بأنها دولة المؤسسات، وعرفت تلك المؤسسات آنذاك بأنها مؤسسات أهلية (خليل ،٢٠٠٦ ،ص١٦).

ومنذ مطلع الستينيات من القرن الماضي اتخذ العمل الأهلي في مصر صورًا عديدة بدءًا من مؤسسات تنموية ورعائية تعمل على نطاق جغرافي فسيح قد يتجاوز بلد المنشأ، وحتى جمعيات تعمل في جيوب حضرية أو نجوع ريفية بعيدة في إطار المساعدات الخاصة ببناء المقابر والمساجد ومساعدة الأيتام، وكان لتلك الجمعيات دور بارز في فض المنازعات والخلافات بين أبناء القرية الواحدة حول حدود مساحات الأراضي الزراعية، وموعد زراعة المحاصيل وري الأراضي، ومن ثم، فقد باتت الجمعيات الأهلية بمثابة " كبير العائلة " أو " شيخ القبيلة" ومع مطلع الألفية الثالثة تطور وضع الجمعيات حجمًا وكفاءةً، إذ تجاوز عدد الجمعيات الأهلية في مصر " ٤٥ " ألف جمعية (هاشم ،٢٠١٠).

حيث لعبت منظمات القطاع التطوعي خاصة في القرن الماضي دور المانح الرئيسي لخدمات اجتماعية لا حصر لها، خاصة في المناطق التى لا تستطيع الدولة تقديم خدماتها إلىها، أو يقل دورها فيها مثل: العمل مع الفقراء، الأطفال، كبار السن ....، بخلاف تصديها لبعض القضايا المحلية

والقومية مثل: حقوق الإنسان، الحقوق المدنية، البيئة، التشرد، أطفال الشوارع، عمالة الأطفال، المرأة، الإدمان، المدافعة، التمكين، التعليم، الديمقراطية، الشباب (ناجي ،٢٠٠٦، ص ٢٦).

أولاً: تطور عمل الجمعيات الأهلية في قطاع التعليم:

بدأت الجمعيات الأهلية الدخول بشكل تدريجي في قطاع التعليم في بدايات القرن التاسع عشر، وتصاعد تأسيس الجمعيات التربوية في النصف الثاني من القرن ذاته، حيث ارتبط هذا التصاعد بمرحلة تاريخية محددة إذ شهدت البعثات التبشيرية الدينية الغربية من جهة، وارتفاع مكون الجإلىات الأجنبية من جهه أخرى، بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد والذي انتهى إلى الاحتلال الإنجليزي (١٨٨٢) ومن ثم، جاءت الجمعيات التربوية الأهلية كمكون رئيسي في المجتمع المدني كرد فعل لهذه الظروف وآلية دفاعية وتحركت نحو مجالات حقوقية منها حق التعليم، وتوفير المدارس للبنين والبنات، وحق استخدام اللغة العربية في المراسلات الرسمية للدولة والتي تعبر عن الهوية (شنودة ،٢٠١٠،ص٣٠٧).

بالإضافة إلى ماسبق، فقد كان للجمعيات الأهلية تدخل مهم في مجال التربية المدنية والمواطنة فيما أطلق عليه البعد التربوي في عمل الجمعيات الأهلية بميدان التعليم، والمتمثل في أن العمل المدنى يستهدف بالأساس التنشئة الاجتماعية السليمة للمواطنين والوعى الحقيقى بأدوارهم داخل المجتمع؛ لذلك فالشباب داخل المدارس والجامعات من الضروري أن يعوا هذا الدور وأهميته في تشكيل مستقبلهم وهذا ماتقوم به منظمات المجتمع المدني من إتاحة الفرصة للشباب في المنتديات المختلفة ليمارسوا فعل الحرية، وأن يكون لهم آراؤهم ومشاركاتهم الفعلية في إبراز إبداعاتهم وطاقاتهم المختلفة، كما تغرس فيهم حب العمل والبحث عن كل ما هو مفيد ويساهم في تحقيق الذات على المستوى الفردي وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي (Qlufunkek2009:32).

ثانيًا: استعراض تجارب الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي:

وفقًا للعرض السابق، فإن تاريخ عمل الجمعيات الأهلية في قطاع التعليم يمتد تاريخيًا إلى أوائل القرن التاسع عشر، والملاحظ أنه تطور من مجال المساعدات الخيرية إلى مجال تلبية الاحتياجات، وسد الفجوة فيما يعجز عنه القطاع الحكومي، ثم إلى مجال المناصرة والدفاع عن الحقوق.

وفي التالي تقدم الباحثة عرضًا لبعض تجارب الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع التعليم وقد راعت الباحثة في التجارب التى سيتم طرحها مجموعة من المعايير كالتالي:

١- تجمع خبرات الجمعيات/ المؤسسات التى يتم عرضها بين جمعيات قديمه الإشهار (الهيئة القبطية الإنجيلية أشهرت في١٩٥٠)، وجمعيات/ مؤسسات حديثة الإشهار(مؤسسة مصر الخير ٢٠٠٧).

٢- تجمع الخبرات التى تم عرضها بين جمعيات/ مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي لمشروعاتها (مؤسسة مصر الخير– جمعية الصعيد للتربية)، وجمعيات/ مؤسسات تحصل على تمويل خارجي مراقب من وزارة التضامن الاجتماعي(حواء المستقبل – الجمعية المصرية للتنمية الشاملة).

٣- تجمع الخبرات التى تم عرضها بين الجمعيات/ المؤسسات التى تعتبر التعليم قطاعًا أصيلاً لديها بدأت في العمل فيه منذ نشأتها (الهيئة القبطية الإنجيلية – حواء المستقبل)، وجمعيات لم تكن تعمل بالقطاع التنموي وأضافت لعملها التعليم مؤخرًا (مؤسسة مصر الخير).

٤- عرض تجربة لجمعية تتوافق أنشطتها ورؤيتها في العمل الميداني بقطاع التعليم والمفهوم الإجرائى للمواطنة، الذي اقترحته الباحثة في الفصل الأول من الرسالة؛ لبيان إجرائية المفهوم المقترح وأنه قابل للتطبيق ميدانيًا (تجربة حواء المستقبل).

وفي التالي ذكر لتجارب الجمعيات التى تم اختيارها وفقًا للمعايير السابقة وهي:

١- الهيئة القبطية الإنجيلية.

٢- الجمعية المصرية للتنمية الشاملة.

٣- جمعية الصعيد للتربية والتنمية.

٤- مؤسسة مصر الخير.

٥- جمعية حواء المستقبل.

ويتم عرض تجارب الجمعيات المذكورة وفقًا للتالي:

- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية.

- تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة.

- تعقيب عام على تجارب الجمعيات في نهاية عرض التجارب. **(المصدر : اعداد الباحثة بالرجوع الى مواقع وممثلى الجمعيات الاهلية المذكور تجاربها بالدراسة)**

١- تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية:

١/١- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية

١/١/١ نبذة تاريخية:

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، هي جمعية مصرية أهلية لا تهدف للربح، أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب، بدأت عملها في عام ١٩٥٠، وتم إشهارها في وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٦٠، وتقوم بخدمة المجتمع ككل، دون تمييز من حيث الجنس، أو العرق، أو الدين، وتسعى الهيئة نحو تأكيد قيمة الحياة الإنسانية والإرتقاء بنوعيتها، وتحقيق العدالة والمساواة، ونشر الفكر المستنير.

وتعمل الهيئة مع المجتمعات الفقيرة والفئات المهمشة في الريف والحضر؛ لتحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى المعيشة، وذلك بمشاركة هذه المجتمعات في مواجهة احتياجاتها: التعليمية، والصحية، والبيئية، والاقتصادية، والبنية الأساسية.

ومن أجل الارتقاء بمستوى المعيشة للفقراء والمهمشين تقوم الهيئة بالشراكة مع الأجهزة والأطراف المعنية المختلفة (أهلية، وحكومية، وقطاع خاص) من أجل سد احتياجات المجتمعات بما في ذلك الإستفادة من المراكز البحثية والإستعانة بالخبراء بشكل دائم بهدف التطوير المستمر لإستراتيجيات العمل.

٢/١/١ رسالة وقيم الهيئة:

الرسالة:

- تسعى الهيئة نحو تأكيد قيمة الحياة الإنسانية والإرتقاء بنوعيتها، والعمل نحو تحقيق العدالة والمساواة، ونشر الفكر المستنير، و تأكيد الأخلاقيات، والقيم الإنسانية المشتركة التي تدعو إليها الأديان، وترسيخ مشاعر الولاء والإنتماء، واحترام التعددية، وقبول الآخر.

المبادئ والقيم الأساسية:

- التأكيد على الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار والتعبير، والقيادة الجماعية.
- الالتزام بالقيم الدينية والإنسانية المشتركة التي تؤكد على تحقيق العدل والسلام الاجتماعي وحماية مصالح الأجيال القادمة واحترام التعددية والتنوع.
- تبني مفاهيم التعاون والشراكة في مواجهة قضايا وهموم المجتمع مع الأجهزة التنفيذية والشعبية، ومؤسسات المجتمع المدني.

- تتبنى الهيئة مبدأ الشفافية في علاقتها مع المجتمعات المستهدفة ومع الجهات المعاونة والمشاركة لعمل الهيئة.
- توفير الفرص الكاملة للعاملين والقيادات لكي يكونوا مؤثرين وقادرين على تحقيق ذواتهم بالتفكير والإبداع والعمل.

٢/١: تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة.

١/٢/١استراتيجات العمل بمجال التعليم:

- تبني المنهجية الحقوقية للتنمية مع التركيز على دور الفقراء المحوري كمواطنين.
- الشراكة والتنسيق مع المؤسسات المعنية (القطاع الحكومي/ القطاع الخاص/ القطاع الأهلي) وتوظيف الموارد المتاحة لديهم.
- بناء قدرات المواطنين واللجان الممثلة لهم في المناطق الفقيرة لتمكينهم من عرض قضاياهم والحصول على حقوقهم.
- الدعوة وكسب التأييد من قبل المواطنين كمنهجية عمل في تبني قضايا التعليم المختلفة.
- التشبيك مع مجموعة من المؤسسات المصرية الوسيطة لتناول قضايا في مجالات الدفاع والمناصرة، والشفافية، وتحليل الموازنات العامة، وبناء القدرات والتأثير في الإجراءات والسياسات العامة للدولة.

٢/٢/١: برنامج التربية المدنية:

أ- الأهداف العامة التي يسعى البرنامج لتحقيقها

- بناء المعرفة لدى المواطنين بالمفاهيم المدنية كالحرية، والمواطنة، والانتماء.
- تنفيذ مبادرات تساهم في زيادة فرص مشاركة المواطنين في الوصول لحقوقهم.

- بناء الوعي والقدرات للمجالس المحلية، والجمعيات الأهلية، واللجان الممثلة للمواطنين حول التمثيل والممارسات الديمقراطية.
- ترسيخ فكرة احترام القانون وحقوق الأفراد.
- ترسيخ مفهوم الشفافية في الدولة والمجتمع.

ب- وصف أهم الفئات المستهدفة:

الأطفال في مرحلة التعليم الأساسي.

جـ- معايير اختيار القيادات المحلية العاملة بالبرامج:

- قدر مناسب من الإلمام والمعرفة بالقوانين.
- قدرة علي التفاوض و طرح القضايا.
- قدرة على التواصل الفعال مع الأطراف المعنية.

د- أهم المخرجات للبرامج مصنفة:

- مواطنين تم إكسابهم معلومات ومعارف حول مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحرية والانتماء والمشاركة.
- مواطنين تم إكسابهم مهارات التفاوض والتواصل.
- آليات تم إيجادها لحصول المواطنين علي حقوقهم.
- قضايا تم طرحها من خلال طرق مختلفة كالفنون والمسرح والتدريبات... .
- مبادرات تم تنفيذها لتفعيل حصول المواطنين على حقوقهم (جلسات حوار مع المعنيين – تنفيذ خدمات مباشرة).

- مواطنين شاركوا في عمليات صنع القرار من خلال الانتخابات أو التمثيل في التنظيمات المختلفة.

هـ- مؤشرات تحقيق الأهداف للبرنامج:

- عدد المواطنين المشاركين في أنشطة الوعي ومعرفتهم بمفاهيم التعليم المدني.
- مناهج متخصصة مطبقة متلائمة مع أهداف ومخرجات المشروع.
- تمثيل المواطنيين بالتنظيمات المجتمعية.
- عدد المشاركين في فصول التربية المدنية.
- الآليات التي تم استخدامها للتعبير وممارسة الحقوق السياسية/ الاجتماعية/ الاقتصادية.
- عدد الكوادر التي تم بناء قدراتهم.
- عدد القضايا التي قام المواطنين بطرحها والتفاوض حولها مع المعنيين.
- عدد ونوع القرارات التي تم اتخاذها في القضايا التي تم طرحها.

٢-تجربه الجمعية المصرية للتنمية الشاملة:

١/٢- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية

١/١/٢ نبذة تاريخية:

جمعية أهلية أشهرت تحت رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٩٥، تعمل في المناطق العشوائية والريفية مع الأفراد الأكثر احتياجًا وتركز بتنفيذ أنشطتها التعليمية والصحية والاقتصادية والبيئية من أجل تمكين الطفل، والمرأة، والشباب. تهدف إلى حدوث تغيير حقيقي مستدام لمستقبل الأجيال القادمة وتسعى إلى السلام الاجتماعي .

٢/١ /٢الرؤية والرسالة:

الرؤية:

كيان تنموي فعال ورائد من أجل إنسان مصري يتمتع بكافة حقوقه في إطار من المواطنة الفعالة والسلام الاجتماعي وبخاصة في المجتمعات الأكثر احتياجًا.

الرسالة:

نسعى إلى تنمية قدرات الأفراد الأكثر احتياجًا وخاصة المرأة والطفل والشباب في المجتمعات الريفية والعشوائية؛ من خلال برامج تنموية من منظور حقوقي في المجالات التعليمية، والاقتصادية، والصحية، والبيئية، وفي إطار من المواطنة والمشاركة الفعالة، واحترام حقوق الإنسان، وبمشاركة كافة الأطراف المعنية.

٢/١/٣: منظومة القيم المؤسسية:

تعمل الجمعية المصرية للتنمية الشاملة في إطار مجموعة من القيم المؤسسية التى تلتزم بها تجاه جميع الأطراف التى تعمل معهم، وكذلك يلتزم بها جميع العاملين بها وهذه القيم هي:

- المصداقية.
- المساواة في تقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع دونما، أى تمييز .
- الأمانة.
- الشفافية.
- تقديم الخدمات من خلال البحوث أو الدراسات العلمية، واتباع المنهج العلمي في العمل.
- التسامح و قبول الآخر.
- العمل الجماعي وروح الفريق.
- الانتماء والمسؤولية تجاه الوطن ورسالة الجمعية والفئات المستهدفة.

٤/١/٢: أماكن عمل الجمعية:

تركز الجمعية على العمل في المناطق الشعبية والعشوائية وذات كثافة سكانية عالية، وتفتقر إلى الخدمات الأساسية ولذا كان تواجد الجمعية ضروريا في هذه المناطق لتلبية احتياجات الأهالي من خلال برامج التنمية **وتنفذ الجمعية تدخلاتها المختلف في المناطق التالية:**

١) إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية).

٢) محافظة الفيوم.

٣) محافظة أسيوط (منطقة ساحل سليم).

٢/٢: تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة:

وضعت الجمعية سلسلة من برامج التعليم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات المحلية الشريكة والشباب منها: برنامج التربية من خلال الفن، وبرامج الطفولة المبكرة، وتطوير العملية التعليمية للحد من العنف ضد الطلاب.

٣- تجربه جمعية الصعيد للتربية والتنمية:

١/٣- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية

١/١/٣ نبذة تاريخية :

أسسها الأب هنرى عيروط عام ١٩٤٠ بمنطقة الصعيد، وبدأت من خلال إنشاء أكثر من مدرسة ذات الفصل الواحد بقرى الصعيد، ودعا النخبة من المجتمع المصري لمساعدته لتغيير حياة الفقراء، وبدأ أولاً من خلال التعليم ثم توسع في نطاق خدمات أكثر وأنشطة للتنمية البشرية.

٢/١/٣ مناطق العمل:

تعمل المؤسسة في محافظات عديدة وهي: القاهرة، الإسكندرية، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، والأقصر. وتدير ٣٥ مدرسة رسمية بهم ١٢٠٠٠ طالب، و١٨ مدرسة مساعدة (مراكز تعليم) و٦٣ فصولاً لمحو أمية. وكذلك تدير ٣ مستوصفات و٢١ مركزًا صحيًا لخدمة الأطفال والأمهات، أيضًا ١٠ مراكز للتدريب المهني و١٤ مكتبة عامة، ٥ وحدات قروض صغيرة، ومراكز لإحياء التراث منها مركز "حجازة" لصناعة الأخشاب، ومركز "إخميم" للمنسوجات.

٢/٣ – تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة:

إن الهدف الحقيقي للجمعية تنمية مجتمع كل قرية بالكامل وليس التعليم فقط. في البداية سعت الجمعية لمساعدة الفلاحين، وإدراك قيمتهم الفريدة، ورفع درجة احترامهم لذواتهم. ومن الأهداف الرئيسية أيضًا كان تحسين وضع المرأة في الصعيد، واكتشاف المواهب المدفونة داخلهم، تشجيع الإبداع والابتكار، ورفع مستوى الوعي والمساواة بين الجنسين.

ويخضع العاملون بالمدارس والمستوصفات والمراكز الاجتماعية إلى تدريبات مستمرة؛ لتحسين مهاراتهم المهنية، وتعريفهم كيفية التعامل بنهج إنساني في التنمية الاجتماعية يكون قائمًا على بناء مهارات المواطنة.

وكل المدارس موصلة بخدمة الإنترنت وتقدم تعليم متقدم للطلبة، ومعظم تلك المدارس حصلت على شهادة ضمان الجودة من وزارة التربية والتعليم. فمدارس "جمعية الصعيد للتربية والتنمية" من أكثر المدارس المرغوب فيها، والتي يقبل عليها أغلب القرويين من الأغنياء والفقراء؛ لتعليم أولادهم فيها.

٤- تجربة مؤسسة مصر الخير:

٤/١- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية

٤/١/١ نبذة تاريخية:

أنشئت مؤسسة مصر الخير عام ٢٠٠٧ بهدف الاستمرار لأكثر من ٥٠٠ عام، وذلك بالاستناد على هيكل مؤسسي لا يعتمد على الأشخاص بل على العمل المؤسسي، حيث تبنت المؤسسة أحدث منهجيات العمل المؤسسي التنموي والحرفية؛ من أجل تنمية الإنسان في خمس مجالات أساسية: (التكافل الاجتماعي، والتعليم، والصحة، والبحث العلمي، ومناحي الحياة والتنمية المتكاملة) تحت مظلة واحدة هي مؤسسة مصر الخير.

وتعتبر مؤسسة مصر الخير مؤسسة أهلية غير هادفة للربح مشهرة تحت رقم ٥٥٥ لعام ٢٠٠٧ طبقًا لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وتهدف إلى خدمة وتطوير وتمكين المجتمع المصري من أجل العودة للحياة الكريمة في جميع ربوع مصر.

٤/١/٢ قيم المؤسسة:

الشفافية – الاحترام – الامتياز – المسؤولية – المصداقية – المساواة.

٤/٢ – تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة:

٤/٢/١ الرؤية:

خلق منظومة تعليمية متطورة تبني جيلاً مبتكرًا مبدعًا منتجًا قادرًا على المنافسة محليًا ودوليًا.

٢/٢/٤ الرسالة:

يسعى قطاع التعليم بمؤسسة مصر الخير إلى النهوض بعمليتي التعليم والتعلم في مصر، وذلك من خلال خلق حالة من تكامل الأدوار بين منظمات المجتمع المدني؛ لتؤدي دورًا فاعلاً في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التعليم، وتطوير بنية وقدرات منظومة التعليم في مصر، وذلك من خلال الاهتمام بكافة عناصر العملية التعليمية بداية من الطالب، والمدرس، والمدرسة، والإدارة التعليمية، وحتى ولي الأمر، وذلك في كافة مراحل العملية التعليمية، وأقسامها سواء التعليم العام أو الفني.

٣/٢/٤ تجربة مشروع قيم وحياة:

تسعى مؤسسة مصر الخير من خلال برنامج قيم وحياة إلى التدخل المباشر مع الطلاب بالمرحلة الإعدادية؛ لزرع القيم الإيجابية والعودة إلى القيم المصرية الأصيلة للمجتمع، وتعمل من خلال هذا البرنامج مع كل من الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين.

٥-تجربة جمعية حواء المستقبل:

٥/١- عرض عام لخبرة وتاريخ الجمعية

١/١/٥ نبذة تاريخية:

أُشهرت جمعية حواء المستقبل لتنمية الأسرة والبيئة انعكاسًا لمطلب من مطالب المجتمع، حيث كانت بداية انطلاقة الجمعية من العشوائيات، وبالتحديد منطقة المنيرة الغربية بامبابة، حيث قام المعهد العالي للخدمة الاجتماعية عام ١٩٨٩ بعمل الدراسات الاستكشافية التي أثبتت وجود مشاكل عديدة في تلك المنطقة قد تؤدي إلى انهيار المجتمع، ومن منطلق تلك الدراسات؛ نشأت جمعية حواء المستقبل لكي تتصدى لتلك المشاكل ومنها (الأمية – البطالة – التسرب من التعليم – الفقر).

وتؤكد الجمعية في توجهاتها على ضرورة الاعتماد الذاتي والذي يعتمد على استنهاض قوى المجتمع وتنظيم المشاركة الشعبية، والاتصال المباشر مع المجتمع، والتنسيق والتكامل مع التنظيمات الحكومية والأهلية.

٥/١/٢رسالة الجمعية:

تنمية الأسرة والبيئة؛ بهدف إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، وتحسين نوعية الحياة للمرأة والطفل من خلال تنفيذ برامج ومشروعات اجتماعية، وثقافية، وتعليمية، وبيئية، وصحية تخدم المرأة والطفل والشباب، وتكون مبنية على أساس الاعتماد الذاتي على قوى المجتمع، ورأس المال الاجتماعي في مواجهة المشكلات المجتمعية، وتعمل بمبدأ التطوع والمشاركة المجتمعية من كافة فئات المجتمع، واستثمار الإمكانات والموارد المتاحة؛ بهدف إحداث التنمية الشاملة لمصرنا الغالية.

٥/٢ – تدخلات الجمعية في قطاع التعليم بالتركيز على عملها في التربية المدنية والمواطنة:

٥/٢/١: أهداف برنامج التعليم بجمعية حواء المستقبل:

بدأت الجمعية بالعمل في قطاع التعليم النظامي منذ بداية نشأتها في عام ١٩٩٦، واستهدفت في عملها المدارس الحكومية بالمناطق الأكثر احتياجًا لتحقيق مجموعة من الأهداف المُخطَّط لها والتي تتمثل في:

- بناء نموذج للتكامل والمشاركة بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات التعليمية.
- الإسهام في تطوير ورفع كفاءة المنظومة التعليمية.
- استثارة وتنظيم المشاركة المجتمعية للمجتمع المحلي لدعم المدرسة في أداء دورها بكفاءة.
- إعداد وتأصيل دليل إرشادي لتوجيه الجمعيات الأهلية في مجال التعليم.
- دعم انتماء التلاميذ لمجتمعهم ومدرستهم وبناء قيم المواطنة.

- مساندة المدرسة في توفير مناخ وبيئة تعليمية أفضل " مدرسة يحبها الطفل ".
- الوصول إلى اهتمام ودعم المجتمع المحلي لدور المدرسة وتضامنه معها لتطويرها.
- تفعيل تطبيق الحقوق الثقافية للطفل داخل المدارس.
- القضاء على الأمية وسد منابعها (مواجهة التسرب من التعليم).
- تصميم برامج تنموية تعمل على زيادة جذب الأميين إلى فصول محو الأمية، وتشجيع الأميين على تنمية مهاراتهم الحياتية.

٢/٢/٥ آلية عمل الجمعية ببرامج التعليم:

سعت حواء المستقبل في كل مشروعاتها بقطاع التعليم إلى إشراك المجتمعات المحلية من منظمات حكومية، وغير حكومية، وقيادات طبيعية، وتنفيذية في دعم جهود المدرسة الابتدائية في تطوير التعليم، وذلك من خلال ما تتمتع به المنظمات من موارد وخبرات وكفاءات، وقد اعتمدت الجمعية على قدرتها في حشد العناصر والجهات المختلفة المعنية بالعملية التعليمية؛ للقيام بدورها بشكل أكثر إيجابية وتضافرها من أجل توفير مساندة للمدرسة، وهذه العناصر هي:

(المدرس – الإدارة المدرسية – الإدارة التعليمية والإشراف التربوي بالمديرية – أسر التلاميذ – التلاميذ الجهات التنموية المختلفة العاملة في مجتمع المدرسة – الجهات غير الحكومية المهتمة بالتعليم – سكان المجتمع المحلي) وعلى وجه التحديد:

أ – وزارة التربية والتعليم بأجهزتها ومؤسساتها المتعددة.

ب – المجتمع المحلي بموقع تنفيذ المشروع بمؤسساته الحكومية، وغير الحكومية، وقياداته الطبيعية.

جـ– الآباء والأمهات من خلال مجلس الآباء ولجنة المدرسة.

د. القطاع الخاص ورجال الأعمال.

وتتولى الجمعية من خلال مشروعاتها بقطاع التعليم دعم المشاركة بين هذه الأطراف من خلال تطوير آليات قابلة للاستمرار مما يضمن استمرارية نجاحها.

٥/٢/٣ تجربة جماعات أصدقاء بيت العيلة لدعم قيم المواطنة:

أدارت جمعية حواء المستقبل خلال سنوات عملها مجموعة أنشطة وبرامج موجهة بشكل أساسي لتدعيم وبناء قيم المواطنة وقبول الآخر، وباستخدام طرق غير نمطية وجاذبة للمستهدفين من الطلاب؛ لتحويل القيم إلى ممارسات، ولعل أبرز تجارب الجمعية تجربة الجماعات الاجتماعية بمسمى " أصدقاء بيت العائلة " بمدارس محافظتى القاهرة والجيزة، والتي نفذتها الجمعية من خلال عضويتها بلجنة التعليم ببيت العائلة المصرية التابع للأزهر الشريف والكنيسة المصرية.

٥/٢/٣/١الفكرة:

تشكيل جماعات اجتماعية لإعداد كوادر مدربة (سواعد tot) على نشر ثقافة المواطنة وقبول الآخر من خلال محتوى تدريبي شامل للقيم الإيجابية والمهارات الحياتية، وهذا المحتوى مقسم إلى مستويين: مستوى للأطفال، وآخر للشباب كل منهما يحوى مايلائم الفئة المستهدفة، وبالتالي فإن هذه الجماعات لها دور أساسي في ثلاث جوانب:

أ- المعرفة

ب- دعم الاتجاه

ج – الممارسة

٥/٢/٣/٢أهداف جماعات بيت العيلة:

- تكوين جماعات اجتماعية لنشر ثقافة المواطنة وتعريفهم بقيم وسلوكيات المواطنة.
- تدريب النشء على الأخلاقيات والسلوكيات الداعمة لثقافة قبول الآخر.

- تدريب النشء على الاتصال المباشر، والقدرة على التعبير والتفاوض كبديل عن العنف؛ لحل الخلافات.
- تعزيز قدرة النشء على حرية التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر والتواصل مع الآخرين.
- تدريب النشء على العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية، ونشر قيم المواطنة داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

٥/٢/٣/٣المحتوى المهاري والقيمي لأنشطة البرنامج:

- (المواطنة / الهوية المصرية).
- مهارات حياتية (قبول الآخر – العمل الفريقي – إدارة الأزمات – الاتصال والتواصل ...).
- مهارات المشاركة الاجتماعية.
- ثقافة حقوقية (حقوق الإنسان – حقوق الطفل – حقوق المرأة).

٥/٢/٣/٤ خطوات التنفيذ:

- التنسيق مع المدارس المقرر بدء نشاط الجماعات بها.
- النشر والتوعية بأهداف الجماعات الاجتماعية المراد تشكيلها والدعوة لها للبدء في تكوينها من خلال ندوات مفتوحة.
- تنظيم حوارات مفتوحة مع الطلاب المستهدفين؛ لوضع برامج وأنشطة الجماعة الاجتماعية.
- تشكيل الجماعات الاجتماعية وصياغة برامج مجتمعية تنفذها الجماعات داخل المدرسة وخارجها للترويج للفكرة.
- تدريب المتعاملين مع الفئة المستهدفة (أخصائيين اجتماعيين ونفسيين – موجهين – الإدارة العليا – مسئولى النشاط).

- التشبيك بين الجماعات الاجتماعية في المدارس المشاركة، وعقد لقاءات مشتركة، وتنفيذ برامج وحملات مجتمعية تستهدف الخدمة العامة.
- إنشاء مجموعة تواصل على (whatsapp) للتواصل بين المشرفين أعضاء الجماعات الاجتماعية وبينها وبين اللجنة العامة للتعليم وبيت العائلة.

ونظرًا لنجاح التجربة فقد صدر قرار وزارة التربية والتعليم بتعميم التجربة، وتشكيل الجماعات الاجتماعية المذكورة بكافة مدارس جمهورية مصر العربية بدء من العام الدراسى ٢٠١٨ / ٢٠١٩ على أن تتولى جمعية حواء المستقبل مهام الإشراف الفني والتدريب ونقل الخبرة.

تعقيب على تجربة حواء المستقبل:

تعد تجربة جمعية حواء المستقبل هى التجربة الأكثر قربًا من المفهوم الإجرائى الذي اقترحته الباحثة؛ إذ اعتمدت الجمعية بالأساس في برامجها على:

١. تقديم المعلومات/ المعارف/ المهارات في صوره تدخلات وأنشطة غير نمطية وجاذبه من أجل تحقيق أفضل شكل من أشكال عملية التعلم.
٢. تحويل المعارف إلى ممارسات ميدانية مرتبطه بتدخلات توجه وتنظم الممارسة، إذ عمدت الجمعية في تقديم برامجها الخاصة بالتربية المدنية والمواطنة عبر مبادرات تعليمية مبسطة لتدريب الطلاب على اختيار مشكلات محلية تخص مجتمعاتهم من ثم وضع تصورات/ مقترحات مختلفة للتدخل، وحل هذه المشكلات على أن ترتبط التدخلات بحشد المشاركة المجتمعية، وتحويل الأفكار المقترحة إلى حلول ملموسة على أرض الواقع، بحيث يشعر الطلاب نهاية التجربة بأنهم قد ساهموا في التغيير، بالإضافة إلى تحول المفاهيم المرتبطة بالمواطنة إلى ممارسات مستدامه باقية الأثر في شخصية الطالب بوجه خاص، وفي مجتمعه بشكل عام.

٣. بالإشارة أيضًا إلى تجربة الشراكة بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم (القطاع الحكومي) تعد تجربة حواء واحدة من التجارب الجيدة؛ إذ إنه على مدار سنوات العمل للجمعية في قطاع التعليم لم يتم رفض/ تعديل/ تغيير/ إيقاف أية مشروعات تقدمت الجمعية للحصول على موافقه تنفيذها (وفقًا لدليل المقابلة) على عكس المثال المقدم من جمعية أخرى (جمعية المرأه والمجتمع)، والتى أصرت وزارة التربية والتعليم على وقف واحد من مشروعاتها لمدة سنتين لرغبة الوزارة في تغيير اسم المشروع؛ الأمر الذي اضطر الجمعية في النهاية إلى تغيير اسم المشروع، وتغيير بعض الأهداف والأنشطة الخاصة به ليتحول اسم المشروع من " دعم المساءلة في التعليم " إلى دعم المشاركة في التعليم، وما تبع تغيير الاسم من تغيير للأهداف والأنشطة.

ووفقًا للقائمين على الجمعية فقد اعتمدت الجمعية على اتخاذ مجموعة من الخطوات المحددة لبناء هذه الشراكة التاريخية منها:

١. التنسيق الدائم مع القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية مركزيًا من خلال الوزارة، وليست مديريات العمل (من واقع الممارسات الإدارة المركزية بالوزارة أكثر تفهمًا، وأكثر مرونة وغالبًا ما يكون التعنت من قبل الإدارات الفرعية والقائمين على شؤون الجمعيات بها، وتبعًا لتعليمات مديري مديريات التربية والتعليم بكل محافظة جغرافية).
٢. الربط بين مدخلي التنميه وتقديم الخدمات إذ رأت الجمعية منطقية حرص الوزارة على أن تشمل منحة المشروع تقديم دعم للبنية/ تحسين خدمة تعليمية/ تقديم حافز للطلاب جنبًا إلى جنب مع تنفيذ الأنشطة الأخرى الموجهه لبناء شخصيه التلاميذ ودعم مشاركه أولياء الأمور.
٣. تقديم حوافز إيجابية ودعم تقني ومعلوماتي وبناء قدرات المشرفين/ الأخصائيين القائمين على العمل بالمدارس مع الطلاب، والتركيز على بناء قدراتهم الفنية ودعمهم بالبرامج المتخصصة، والتى لا تقدم عادة من خلال مستويات التوجيه الحكومي المختلفة هذه الحوافز تدفع بالقائمين

على الأنشطة ليكونوا كوادر مجتمعية شريكة في تحقيق البرنامج، بالإضافة إلى تحقيق الاستمرارية المجتمعية بالمؤسسات الحكومية (المدرسة) عقب انتهاء النشاط.

التعليق العام على تجارب الجمعيات:

اطلعت الباحثة على عدد عشرين تجربة ميدانية للجمعيات الأهلية، وتم اختيار عدد خمس منها؛ لعرضها وفقًا للمعايير المذكورة سابقًا، ومن خلال الإطلاع على التجارب الخاصة بالجمعيات تبين ما يلى:

١. الجمعيات ركزت في عملها على المناطق العشوائية والفقيرة وتوغلت بشكل أكثر عمقًا في الريف وتحديدًا في محافظات الوجه القبلي بصعيد مصر.
٢. الجمعيات لم تعمل فقط مع الطلاب بل امتدت أغلب البرامج لتعمل مع المعلمين وأولياء الأمور، بالإضافة إلى التركيز على الهياكل التنظيمية بالمؤسسات التعليمية (مجالس الأمناء – الاتحادات الطلابية) على اعتبار أنها آليات لممارسة المواطنة.
٣. حرصت أغلب الجمعيات على أن تكون جهودها بالمؤسسات التعليمية الحكومية (باستثناء جمعية الصعيد التى أنشأت مجموعة مدارس تابعة لها) بالإضافة إلى قيام بعض الجمعيات بحشد الجهود التطوعية لبناء المواطنة.
٤. تنوعت برامج الجمعيات ما بين برامج ممولة تمويلاً خارجيًا تتولى الجمعية إنفاقه وتنفيذه فنيًا بالمدارس، وكذلك دعم وتمويل ذاتي من الجمعيات نفسها لقناعتها بأهمية برامج التربية المدنية في التعليم (مصر الخير – جمعية الصعيد).
٥. في بعض الأحيان كانت تدخلات الجمعيات غير مباشرة وموجهة؛ لبناء قيم المواطنة لكن يمكن القول أن برامج مثل: بناء الشخصية / تأهيل المعلم / بناء قدرات مجالس الأمناء والمعلمين، وحتى تدخلات التوسع، وإصلاح البنية الأساسية كانت تنعكس على بناء قيم

المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية فيما بين الطلاب، وخاصة تلك البرامج التى عملت على سد الفجوات بالعملية التعليمية بعد تدريب الطلاب على حصر الاحتياجات وترتيب الأولويات (تجربة جمعية حواء المستقبل).

٦. سعت بعض الجمعيات لتحقيق الاستدامة والاستمرارية لبرامجها من خلال التركيز طوال تنفيذ البرنامج على بناء كوادر من المعلمين / الأخصائيين/ الطلاب/ أولياء الأمور؛ ليستمر ترسيخ الفكر داخل مجتمعات العمل فيما بعد انتهاء البرنامج، كما سعت الجمعيات لتوجيه الطلاب للانخراط في العمل التطوعى ومؤسسات الخدمة الاجتماعية المختلفة بعد انتهاء دراستهم؛ لتحويل ما اكتسبوه من مهارات مرتبطة بالمواطنة إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع (الصعيد للتنمية –حواء المستقبل).

ثالثًا: تحليل إطار الشراكة الحالي بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم:

أ- **الإطار التاريخى للشراكة:**

ورد مفهوم الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني متضمنًا الجمعيات الأهلية في الأغلب إن لم يكن في كافة المواثيق الدولية الصادرة عن حركة التعليم للجميع، والتى بدأت في الثمانينيات من القرن الماضى وعلى سبيل المثل، أشار إطار داكار لهذه الشراكة ضمن مبدئين من مبادئ ستة رئيسية نص عليها إطار العمل هى:

١. التزام الحكومة والمجتمع المدني والدولي دون تساهل بإشراك جميع من استبعدوا بطريقة عنصرية كمشاركين كاملين في عمليات تعليم أساسي شاملة على مستوى عالٍ.
٢. الاعتراف بالحاجة لمناخ نافع للتعلم لصالح الطفل بصفة عامة.
٣. توفير مزيد من الروابط المؤثرة بين التكنولوجيا والتعليم الأساسي.
٤. تحديد أهداف واضحة للإنجاز على المستويين المحلي والوطني تعكس المعايير الدولية.
٥. إيجاد دور أكثر فعالية للترابط مع المجتمع المدني.

٦. تحقيق تعاون أفضل وإسهام إعلامي وشفافية وتحمل للمسؤولية بالنسبة لجميع القائمين بالعمل (يونسكو ،٢٠٠).

وقبل هذا الإطار بعشر سنوات تقريبًا صدر إطار (جومتين) والذي أشار إلى أهمية دعم المشاركة مبينًا أن التعليم للجميع أهم متطلباته وضع رؤية شاملة تتضمن:

١. عالمية التوصل إلى التعلم وتشجيع المساواة في تحقيقه.

٢. التركيز على التعلم.

٣. توسيع وسائل ومجال التعليم الأساسي.

٤. دعم المشاركة (لطفي ،٢٠٠٠).

لقد ارتبطت أهم نماذج الشراكة بين الجمعيات الأهلية والحكومة والمجتمع المحلي بالنهوض بالعملية التعليمية، على أثر مبادرات إيجابية أهلية، واستجابت وزارة التربية والتعليم بتوفير الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق والدعم.

ويمكن الإشارة إلى العوامل التي كفلت نجاح الشراكة بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم، والتي بدأت انعكاساتها تتضح في السنوات الأخيرة من الألفية السابقة فيما يلي:

١. تهيئة المناخ القانوني بصدور عدة قرارات وزارية تفتح بابًا للتعاون بين الجمعيات والوزارة، وتوفر للأولى بيئة قانونية مُهيئة.

٢. توفير آليات مؤسسية للتنسيق بين الجمعيات الأهلية ووزارة التربية والتعليم أبرزها:

أ- تشكيل لجنة تنسيقية عليا من ممثلي ونشطاء المجتمع ووزير التعليم وبعض المسؤولين بالوزارة.

ب- تأسيس إدارة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم أعقبها إدارات للجمعيات بمديريات التعليم بالمحافظات.

٣. العمل على توفير" بيئة ثقافية جديدة " تسمح بشراكة الجمعيات لوزارة التربية والتعليم، وقد تمثل ذلك في مؤتمرات متتالية، وندوات، واجتماعات ضمت الجمعيات المعنية بالتعليم – والتي كانت بمثابة شبكة التعليم– والمديرين، والمسؤولين، والتنفيذين بالوزارة؛ لتيسيير التعاون وإزالة العقبات البيروقراطية (محمد ، ٢٠١١ ،ص١٢٩).

الكيانات والقرارات الرسمية المنظمة لشراكة الجمعيات مع الدولة في مجال التعليم:

لا يغيب عن الأذهان قدرة مساهمة الجمعيات في بلورة رؤية وتصورات جديدة للأولويات ونماذج مستحدثة لأساليب العمل الاجتماعي، وتوفير فرص تعليمية بديلة، ونماذج مبتكرة لمن أصبحوا خارج النظام التعليمي، وكذلك آليات التنفيذ التي تعتمد على استثمار قدرات وتنظيمات المجتمع لصالح العمل الاجتماعي، وبالتالي تستطيع الجمعيات الأهلية أن تصبح كيانًا أساسيًا في قاعدة البنية المؤسسة للمجتمع تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية بمنظوماتها (بنية أساسية – تدريب مدرسين – استخدام أسإلبب تعليم غير تقليدية – تفعيل الأنشطة المدرسية).

إذ ما بلورت تصورات للعمل الاجتماعي، ووضعت خطط للعمل، ومعايير جادة وعلمية لتقويمه _ يتحقق المفهوم الشامل للمشاركة الشعبية التي تعتبر الأساس والفلسفة لنشأة الجمعيات الأهلية.

وقد استجابت وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٩٨ لهذا الاتجاه بما يلي:

١– مقابلة وزير التربية والتعليم لعدد ١٧ جمعية أهلية مهتمة بالتعليم وذلك في ديسمبر سنة1998 نتج عنها:

أ– إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهلية:

حيث أنشئت الإدارة العامة للجمعيات الأهلية عام ٢٠٠٠ بديوان عام وزارة التربية والتعليم، وتهدف هذه الإدارة إلى دعم دور وجهود الجمعيات الأهلية في المشاركة الفعالة في التعليم،

وتوفيرالمعلومات اللازمة لجميع الأطراف المعنية بأمور التعليم في مجال المشاركة المجتمعية، ولاسيما الخاص منها بتلك الجمعيات واضطلعت هذه الإدارة بمهام رئيسية أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات النشطة في مجال التعليم، والتنسيق بين هذه الجمعيات وصناع السياسة التعليمية (وزارة التربيه والتعليم).

جدير بالذكر، أن هذه الإدارة قد تم تغيير اسمها في عام ٢٠١٥ ليصبح الإدارة المركزية للمشاركة المجتمعية بدلاً من إدارة الجمعيات الأهلية.

- بداية إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالجمعيات.
- تشكيل لجنة تنسيقية ممثلة للجمعيات والأطراف المعنية الأخرى تجتمع شهريًا؛ لتبادل الخبرات واستخلاص التوجهات المختلفة في شتي مجالات التعليم.
- إصدار قرار وزاري رقم ٣٤٤ – ٤٦٤ بضم أكبر عدد من الآباء وغير المعلمين ١٦ مقابل ٥ من العاملين بالمدرسة، والقرار الوزاري رقم ٦١٣ بتاريخ ٩٨/١٢/٦ باشتراك بعض ممثلي الجمعيات الأهلية في مجلس الآباء ضمن الأعضاء الأربع من أصحاب الخبرات الذين يعينون بمجالس الآباء بالمديرية (جدير بالذكر، أن القرار المذكور تم تعديله مرتين وفقًا للمنشورات الوزارية القرار الوزاري رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقرار الوزاري ٣٧٨ لسنة ٢٠١٧).
- كما دعمت الوزارة سياسة ربط الجمعيات الأهلية بالإدارة العامة للجمعيات من خلال تشكيل لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلين للجمعيات الأهلية، وكذا ممثلين من الاتحاد العام للجمعيات، والمؤسسات الخاصة، والإدارات المعنية بالعمل الأهلي والتطوعي في الوزارة.

وتاكيدًا لفاعلية دور الجمعيات الأهلية فقد تم عقد المؤتمر الأول للجمعيات الأهلية العاملة في نطاق التعليم وذلك في مارس من العام ٢٠٠٣ وتضمن المؤتمر خمسة محاور هي:

١- إعداد تصور لشراكة الجمعيات الأهلية في التصدى للمشكلات التعليمية.

٢- دور الجمعيات الأهلية في تشجيع ودفع الجهود الذاتية لخدمة العملية التعليمية.

٣- دور الجمعيات الأهلية بين الواقع والمعوقات وآفاق المستقبل .

٤- مشروعات تنمية البيئة ودور الجمعيات الأهلية في الارتقاء بالبيئة التعليمية .

٥- دور الجمعيات الأهلية في التعليم المجتمعي ومدارس الفرصة الثانية.

٦- وفي مجال التوعية بأهمية الشراكة بين الجمعيات الأهلية والوزارة عقدت عدة ورش عمل من خلال شبكة الفيديو كونفرانس ضمت مسؤولين من الوزارة، ونظار ومديرو المدارس، وكذا الأخصائيين الاجتماعيين بها، وأعضاء مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية، وممثلين للآباء والجمعيات الأهلية وذلك بهدف:

- تحقيق الرعاية الطلابية بمشاركة الجمعيات الأهلية.
- تحقيق تكامل الأدوار بين مجالس الآباء والمعلمين والجمعيات الأهلية (السمالوطى ٢٠٠٣، ص١٦).

ب – أهمية الشراكة بين الحكومة والجمعيات الأهلية (الشراكة التربوية) بالمؤسسات التعليمية:

ماهية الشراكة:

يشار إلى الشراكة أنها: " مجموعة الاتفاقات المبرمة تلقائيًا والتى توازن بين مصالح الأطراف المعنية وتستجيب بطريقة أحسن لهذه المصالح مقارنه مع اختيارات أو حلول أخرى. ونظرًا لاستنادها إلى التلقائية فهي تكون نتيجة حوار في شكل مفاوضات مفتوحة ... فالتفاوض يعد إذن شرطًا ضروريًا لكن غير كافٍ لإقامة الشراكة، بل هناك عوامل أخرى ضرورية مثل: التوازن في السلطة بين الشركاء

وحد أدنى من الثقة المتبادلة، وأرضية ممكنة للتفاهم، وقدرة الأطراف المعنية على توجيه هذه الترتيبات (اليعكوبى ، ٢٠١٢ ،ص٥٠).

والمتابع لدور الجمعيات الأهلية يوقن أنه على الرغم من التوسع في إنشاء انواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني في مصر وتزايد الدعوة لإشراكها في عمليات التحول الديمقراطي، وفي ظل تنامي التوجه العالمي نحو الديمقراطية _ فإن هذه المنظمات لم تقم بماكان يرجى لها من دور في دفع وتحفيز عملية التحول الديمقراطي في مصر، ومن ثم، كان ملف الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني وعلاقتها بالدولة ودورها في التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان من الملفات الأكثر سخونة منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، خاصة بعد موجات الاتهام والتخوين التى تعرضت لها الجمعيات الأهلية إبان ثورة يناير، وَوُصِمَ بعضها بالعمالة من خلال تلقي أموال أجنبية، واستخدامها في تنفيذ سياسات خارجية في مواجهة الدولة المصرية (هاشم ،٢٠١٤ ،ص ٤٨٧) .

<u>- أهمية بناء شراكات تربوية مستدامة:</u>

الشراكة مفهوم حضاري داعم وبناء ومؤثر بين شركاء الوطن في بناء مجتمع متماسك ديمقراطي ناهض، قادر على تحقيق أداء وكفاءة أعلى في التطوير والتنمية المستدامة بطرائق متنوعة ومرنة؛ لتحقيق أهداف تربوية وتعليمية مشتركة وفق رؤية وخطة إستراتيجية.

وقد نص الدستور المصرى عام ٢٠١٤ على حق المواطن في المشاركة والتعبير بحيث فتح آفاقًا وأبعادًا اجتماعية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية تؤكد على أهمية بناء شراكات إستراتيجية فاعلة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لبناء مستقبل الوطن وفي القلب منه التعليم.

والمؤسسة التعليمية هى إحدى وأهم المؤسسات الاجتماعية والتربوية التى تشكل إطارًا لتطبيق البرامج والمناهج، والتى يمكن أن يحدث من خلالها تراكم كمي للمعارف والمعلومات والاتجاهات،

حيث تسهم في التطوير القيمي والمعرفي والمهاري للمجتمع، وهى البوابة الرئيسية لإعداد الطلاب من النشئ والشباب وتأهيلهم للانخراط بفعالية في المجتمع.

فالتعليم الجيد، هو الذي يمكن الإنسان من امتلاك أدوات متطورة لتحقيق ذاته وتطوير مجتمعه، وبناء علاقته بالآخرين عن طريق التعرف على كيف يتعلم؟ كيف يكون؟ كيف يعمل؟ كيف يبني علاقاته مع الآخرين؟ حيث تشير النظريات التربوية الحديثة إلى أن التعلم الجيد يساعد الإنسان على قراءة حياته وصناعة مستقبله وتحديد دوره الفاعل في المجتمع، وهو ما أشار إليه التقرير العالمي (التعليم ذلك الكنز المكنون). وبذلك يصبح التعليم الجيد والفاعل قادرًا على أن يمكن الإنسان من التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية من جانب، والمدنية والسياسية من جانب آخر.

لذا لا بد من إيجاد صيغة (لبناء تحالف إستراتيجي للشراكة) يضم وزارة التربية والتعليم والوزارات المعنية بالتنمية المستدامة، ومنظمات المجتمع المدني من منظمات أهلية، وإعلام، وأحزاب سياسية، ونقابات، وأندية معنية (قطاع منظمات المجتمع المدني)، والمؤسسات، والشركات، والمنظمات الخاصة لقطاع الأعمال (القطاع الخاص) (نجم ،٢٠١٣ ،ص ٤)

وهنا تجدر الاشار الى ان هناك بعض المداخل الهامة والآفاق تثرى تعليم المواطنة من أجل التنمية منها:

- وجوب التفكير المنفتح حول الثقافة المدرسية التي تتضمن مبادئ التربية على المواطنة وحقوق الإنسان والبحث عن منهجية تتداخل فيها معارف ومدلولات ومبادئ قيمية ووظيفية وتتكامل فيها مجموعه بين المكونات الهادفة في أسسها ومرجعياتها الإجتماعية والفكرية والحضارية.
- ومن المهم أن يتوازى مع الخطوة الأولى أو يسبقها عملية إصلاح شمولي للمدرسة لمعالجة الإختلالات البنيوية الهيكلية في مختلف العناصر والمكونات بحيث تحقق الهدف النهائي من عملية الإصلاح والذي يهدف الى بناء مدرسة جديدة ديمقراطية حقيقية.

- جعل الطالب / المواطن فاعلاً في عمليات التفكير والسلوك والممارسة الإجتماعية وواعياً بحقوقه ممارساً لواجباته ومسئولياته مع أهمية الاستفادة بالشراكة بين المدرسة ومحيطها الإجتماعي بما يهدف إلى تحفيز انماء القدرات والكفاءات التي تعمل المدرسة على تعزيزها لمتعلميها.
- إحداث نوع من الثورات التربوية الهادفة والناعمة والنابعة من إيمان وقناعات رجال السياسة والإجتماع والإقتصاد والثقافة والتربية بحيث تكفل المساهمة في بناء نظام تربوي قادر على مواجهة التحديات من أجل تكوين مواطن فاعل وقادر على الإندماج في المجتمع ومتفاعل مع مجمل متغيرات حياته الحالية والمستقبلية.
- أن تتجاوز مؤسسة التربية والتعليم حدودها المتمثلة في التعليم والتعلم والتكوين والتأهيل إلى مواكبة التحولات المتسارعة في الأفكار والمفاهيم والقيم وأنماط الحياة وتقديم إجابة ممكنة عنها من زاوية الممارسة التربوية. (عبدالجليل : ١١٢)

رابعًا: أهم إشكاليات الشراكة بين القطاع الحكومى والجمعيات الأهلية في مجال العمل بالمواطنة:

في إطار قيام الباحثة بإعداد مجموعه أدوات الدراسة الميدانية تم إعداد دليل للمقابلة لتوجيهه إلى كل من:

- متخذي القرار بالقطاع الحكومي.
- خبراء ومعنيين بالعمل بمجال العمل الأهلي وتنفيذ مبادرات المواطنه بالقطاع الحكومي.
- خبراء (أكاديميين – تربويين) مهتمين بالبحث في قضية تعليم المواطنة.
- ملحق (١) قائمة بمن تمت مقابلتهم باستخدام دليل المقابلة.

وقد تضمن الدليل مجموعة من الأسئلة الموجهة لإدارة الحوار مع من تمت مقابلتهم في عدة محاور أساسية تمثلت في :

- استطلاع رأى الخبراء حول أهمية وجود إطار شراكة منظم للتعاون بين القطاع الحكومي والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة بالمدارس الحكومية، والتحديات التى تواجه الشراكة.
- تحديد أهم القيم الحاكمة الرئيسية التى يجب أن يرتكز عليها إطار الشراكة المقترح.
- مناقشه مقترحات الخبراء بشأن إطار الشراكة المقترح.

ووفقًا لدليل المقابله المذكور، فإن أهم الإشكاليات/ التحديات التى تواجه الجمعيات يمكن بيانها كالتالي:

١. وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة المشاركة المجتمعية لا تتبع سياسة موحدة تجاه كافة الجمعيات الأهلية مثال لذلك: تقدم جمعيتان بمشروع واحد بنفس الأهداف ونفس الأنشطة وتقوم الوزارة بالموافقة لجمعية على التنفيذ دون الأخرى.
٢. رغم وجود قرار صادر عن وزير التربية والتعليم بإنشاء إدارة الجمعيات الأهلية (تغير اسمها حاليًا لتصبح الإدارة العامه للمشاركة المجتمعية) لتنظيم دخول الجمعيات الأهلية بالمدارس الحكومية، إلا أن هذا القرار لم يحدد صلاحيات وأدوار محددة للإدارة؛ وبالتالي أصبح عمل الإدارة موجهًا إلى الموافقة/ الرفض، ومن ثم، بعض أنشطة المتابعة اللاحقة **دون النظر إلى أدوار أخرى قد تكون أكثر فعالية ومنها على سبيل المثال:**

أ- حصر الاحتياجات الخاصة بالمدارس وتقديمها للجمعيات لتلبيتها.

ب- اقتراح برامج تنموية وعرضها على الجمعيات الأهلية العاملة بقطاع التعليم لتبني تنفيذها، وعدم الاكتفاء فقط بالأنشطة الخيرية (مساعدات الأيتام – دعم ذوي الإعاقة – وجبات

للأطفال) حيث إن هذه الأنشطة الخيرية هى مجال الاهتمام الأول، وربما الأوحد؛ لإدارة المشاركة المجتمعية بالإدارات الفرعية والمديريات التعليمية.

٣. رغم تبنى وزارة التربية والتعليم وفقًا لخطتها الاستراتيجية ٢٠٣٠، وكذلك الخطط السابقة على مدار عقود عمل الوزارة المختلفة، وبتغير القائمين على الوزارة إلا أن كل النصوص/ الخطط تؤكد على دور الجمعيات الأهلية إلا أن هذا الدور على أرض الواقع يواجه العديد من التحديات، فغالبًا ما ينظر إلى الجمعيات الأهلية على أنها تحمل أفكارًا غير وطنية، ومن المؤسف أنه يمكن لجمعية المرور بكل المراحل الإدارية شديدة التعقيد للحصول على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي على مشروع بعينه لينفذ داخل مؤسسات التعليم الحكومي، وبعد الحصول على موافقة وزارة التضامن الاجتماعي يتم التوجه بنفس المشروع لوزارة التربية والتعليم والتي ترفض تنفيذ المشروع دون إبداء أي أسباب!

٤. لا توجد لدى وزارة التربية والتعليم معايير محددة ومقننة لاختيار جمعية دون غيرها، مثلاً بالنظر إلى تفعيل المشاركة المجتمعية خاصة فيما يتعلق بأداء الهياكل التنظيمية المنتخبة، والتى تعد واحدة من آليات ممارسة المواطنة والديمقراطية في مراحل التعليم الحكومي المختلفة، ووفقًا لما نصت عليه القرارات الوزارية الخاصة بتنظيم عمل هذه الهياكل (الاتحادات الطلابية – مجالس الأمناء والمعلمين) حيث ينص قرار تشكيل مجالس الأمناء والمعلمين على تمثيل الجمعيات الأهلية والمهتمين بالتعليم بمجالس الأمناء، وفي الغالب فإن عملية اختيار الجمعيات التى تشارك في هذه الكيانات لا تتم وفقًا لأي معايير محددة، ولا تتسم بالشفافية الكافية في الاختيار، ووفقًا لدليل المقابلة فان كل مدرسة/ إدارة تعليمية/ مديرية تكتفي فقط باختيار الجمعيات التى تقدم دعمًا ماديًا للمدارس دون النظر إلى اعتبارات التنمية والتطوير وبناء القدرات والبرامج التنموية المختلفة، والتى يمكن أن تقوم بها جمعيات أخرى لا تقدم بالضرورة الدعم المادي.

أخيراً تعرض هذا الفصل إلى نشأة وتطور العمل الأهلى بوجه عام، وعمل الجمعيات الأهلية بقطاع التعليم بوجه خاص، مستعرضًا بداية دخوله بشكل تدريجي في قطاع التعليم في بدايات القرن التاسع عشر، وتصاعد تأسيس الجمعيات التربوية في النصف الثاني من القرن ذاته.

كما طرح الفصل الدور المهم والمؤثر للجمعيات الأهلية في مجال التربية المدنية والمواطنة فيما أطلق عليه البعد التربوي في عمل الجمعيات الأهلية بميدان التعليم، والمتمثل في أن العمل المدني يستهدف بالأساس التنشئة الاجتماعية السليمة للمواطنين والوعي الحقيقي بأدوارهم داخل المجتمع.

ثم تناول الفصل تجارب لعدد من الجمعيات / المؤسسات الرائدة في مجال التعليم وبوجه خاص في مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي **سعيًا من الدراسة** للتأكيد على أهمية التدخلات التى تنفذها الجمعيات الأهلية في هذا المجال، وكذا لبيان أن جزءًا من نجاح مبادرات الجمعيات الأهلية في هذا الصدد كان لأنها مبادرات غير نمطية وغير تقليدية، وعملت على تحويل مفهوم المواطنة إلى مهارات وممارسات يتم إكتسابها من خلال الممارسات الميدانية للطلاب، وهو نفس مضمون المفهوم الإجرائى للمواطنة الذي قدمته الدراسة في فصلها الأول.

أيضًا استعرض الفصل أهمية بناء الشراكة التربوية المستدامة بين الدولة والجمعيات الأهلية في مجال تعليم المواطنة، وهو المفهوم الذي تبنته الدولة من خلال انضمامها لحركة التعليم للجميع والتصديق على الأطر العالمية للحركة الدولية التى صاغها اليونسكو كإطار (جومتين) وإطار (داكار) والذي استعرضهما الفصل مبينًا للأسس التى تبنتها هذه الأطر، ومن ثم حولتها الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم إلى إستراتيجيات تم تبنيها في سنوات مختلفة.

وبنهاية الفصل تم استعراض دليل المقابلة الموجه للخبراء من الحكوميين والتربويين، والذي أعدته الباحثة ضمن أدوات الدراسة، والذي أسفر تطبيقه عن التعرف على أهم التحديات التى تعيق وجود إطار شراكة فاعل وكفء بين الدولة والجمعيات الأهلية في مجال تعليم المواطنة.